



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط



اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

القمة الأورومتوسطية

للمجالس الاقتصادية والاجتماعية

والمؤسسات المماثلة

برشلونة 11 – 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

الإعلان الختامي

1. عُقد مؤتمر 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة لممثلي وممثلات المجالس الاقتصادية والاجتماعية وكذا المؤسسات المماثلة والجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية للدول الشريكة الأورومتوسطية التي ليس لديها مثل هذه المجالس أو المؤسسات المماثلة، فضلاً عن ممثلي بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في منطقة الأورومتوسطية، وقد عُقد هذا الاجتماع بموجب التفويض الصادر عن إعلان برشلونة لعام 1995 الذي تم تمديده في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. كما قدم المشاركون شكرهم الحار للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني لحسن ضيافتهم ومساهماتهم في نجاح القمة.

فيما يتعلق بالسياق السياسي

2. يُدين المشاركون جميع أعمال العنف في المنطقة الأورومتوسطية، سواءً التي تأخذ شكل القمع المباشر أو غير المباشر من طرف الدولة ضد المجتمع المدني وإراقة الدماء بدافع اعتبارات دينية أو أيديولوجية، وكذا الصراعات العرقية والقبلية أو العنف العسكري الواضح. وفيما يتعلق بأعمال العنف الأخيرة، فإن المشاركين يعبرون بشدة عن أسفهم للوضع في سوريا، الذي يعد أغلب ضحاياه من المدنيين الأبرياء و في غالب الأحيان أطفالاً، كما يحث المشاركون الجهات المعنية لبدء المحادثات الانتقالية؛

3. يشيد المشاركون بأعمال المجتمع المدني والقطاع الإنساني ووسائل الإعلام في الظروف الصعبة، في سوريا والدول المجاورة. وفي هذا الصدد، يحث المشاركون المجتمع الدولي على مساندة وتوفير الدعم المالي والمادي الإضافي للبلدان المستضيفة للاجئين السوريين؛

4. يدين المشاركون استخدام الأسلحة الكيماوية على الأهداف المدنية والعسكرية، ويطالبون الامتثال الكامل لقرارات المجتمع الدولي؛

5. **يبدى المشاركون مخاوفهم المتزايدة من مغبة انتهاك حقوق الإنسان في عدد متزايد من دول المنطقة، ويؤكدون على ضرورة وضع حد لهذه الانتهاكات، والتي في معظمها تستهدف النساء.** كما يحثون الحكومات على تنفيذ التحولات الديمقراطية بشكل تام وكامل والاعتراف بالحقوق غير القابلة للمقايضة وغير القابلة للتجزئة، والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في البروتوكولات الملحق بها والبروتوكولات الإقليمية؛
6. **يحث المشاركون السلطات السياسية والمجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.**
وفيما يتعلق بالفرص والتحديات التي يواجهها المجتمع المدني في منطقة الأورومتوسطية، وكذلك مسؤوليات السلطات السياسية في هذا الصدد
7. **فيُسجل المشاركون ارتياحهم من الاستمرار في إنشاء ونمو منظمات جديدة ومستقلة للمجتمع المدني على الرغم من وجود ظروف صعبة في كثير من دول المنطقة، كما يدعمون المبادرات التي تقوم بها هذه المنظمات لتعزيز الحوار الوطني مع حكومة بلدهم وترسيخ التحولات السياسية؛**
8. **يعبر المشاركون عن أسفهم من كون بعض الحكومات لا تضمن الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير وإنشاء الجمعيات، ومحاولتها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة، بما في ذلك المنظمات الاجتماعية المهنية، مثل نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل، كما يدعو المشاركون الحكومات لتعزيز الحوار الاجتماعي كأداة للحكم الرشيد للسياسات العامة؛**
9. **يعبر المشاركون عن قناعتهم بأنه يجب على الاتحاد الأوروبي المطالبة بشدة بتطبيق الأحكام المتعلقة بحماية الحريات الأساسية والحقوق الفردية؛**
10. **يعترف المشاركون بالدور الأساسي الذي يمكن للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة أن تلعبه في إقامة حوار وإيجاد توافق بين المجتمع المدني والمجتمع بشكل عام، ويدعو المشاركون حكومات الجنوب لخلق المجالس الاقتصادية والاجتماعية أو المؤسسات المماثلة والاعتراف بها على المستوى المؤسسي.**
11. **يؤكد المشاركون على أهمية تعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير التعاون بينه وبين السلطات السياسية؛**
وفيما يتعلق بالوضع الراهن وآفاق إنشاء مجالس الاقتصادية والاجتماعية
12. **يثير المشاركون الانتباه إلى ميثاق الشبكة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية الذي تم اعتماده خلال القمة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة عام 2012 في عمان، وهو المرجع الرئيسي لإنشاء وتوطيد المجالس الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأورومتوسطية؛**
13. **يذكر المشاركون إدراج القضايا البيئية في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب كما يُسجلون أيضا العمل الذي تم إنجازه بطلب من العاهل المغربي على النموذج الجديد في تنمية الأقاليم الجنوبية؛**
14. **ويُرحب المشاركون باقتراح إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، كما يُؤكدون على أن هذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي له أن يتضمن مستقبلا جميع الأطراف الرئيسية من المجتمع المدني الفلسطيني؛**
15. **ويُسجل المشاركون أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسرائيلي كما يدعون السلطات الإسرائيلية إلى الاعتراف رسميا بالوضع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة؛**

16. يذكر المشاركون أنشطة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري وعلى وجه الخصوص إلى استماع هذا الأخير إلى المجتمع المدني والذي بدأ نشاطه بطلب من رئيس الجمهورية وكذا إنشاء معهد للتنمية المستدامة المرتبط بجامعة الأمم المتحدة والمكلف بتنفيذ الأهداف الأكاديمية لجدول الأعمال ما بعد عام 2015؛

17. يذكر المشاركون أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموريتاني، كما يؤيدون تأييداً تاماً الجهود المبذولة لتحسين دوره الاستشاري لدى الحكومة؛

18. يذكر المشاركون عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني طوال السنة، والذي يقدمون له كل الدعم؛

19. يشجع المشاركون مصر على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، كما يدعون إلى استئناف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي.

وفيما يتعلق بالاتحاد من أجل المتوسط ومشاركة المجتمع المدني في هذا الاتحاد

20. يُنوه المشاركون عن استعداد الاتحاد من أجل المتوسط لدمج المجالس الاقتصادية والاجتماعية والجهات الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل. كما أن هذه الجهات مدعوة، بدعم من الاتحاد من أجل المتوسط، للمزيد من المشاركة في تحديد وتنفيذ ومتابعة مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط للمساهمة في نجاحها ولتطوير إحساس ملكيتها من لدن السكان. ومن المرغوب فيه إيجاد مساهمة أكثر تنظيماً ومنظمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المؤتمرات الوزارية؛

21. ويؤكد المشاركون أن الشبكة الأوروبية ومتوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة على استعداد تام لتسهيل هذه العملية، وللتعاون بشكل وثيق مع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط.

وفيما يتعلق بسياسة الماكرو اقتصادية وتحديات تشغيل الشباب بشمال وجنوب منطقة الأورومتوسطية

22. يُؤكد المشاركون أن تنمية سياسة الماكرو اقتصادية تُعد أولوية بالنسبة لشمال وجنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما يجب لهذه التنمية أن تتضمن الأبعاد الاجتماعية والبيئية وأن تخضع لحكومة سياسية واقتصادية جيدة، والتي يجب أن تشمل جميع الجهات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع المدني؛

23. ويؤكد المشاركون أنه يجب أن تُسهم اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط في التنمية المستدامة وخلق فرص عمل، كما يجب تكييفها مع المصالح الحقيقية الراهنة لكلا الطرفين، وأن تشمل آليات المتابعة والمشاركة من طرف المجتمع المدني، الذي يجب عليه أيضاً أن يكون على اطلاع بهذه الاتفاقيات وأن يستطيع المساهمة في عملية مناقشتها وبلورتها؛

24. ويؤكد المشاركون على أن الجهود المبذولة في مجال اتفاقيات التجارة يجب أن تكون مقرونة بثقافة الإبداع وخاصة بدعم البحث والتطوير في مجال التقنيات المبتكرة، وتطوير البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن تطوير الرفع من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر؛

25. ويؤكد المشاركون على أن العنصر الأساسي في الشراكة الاقتصادية يكمن في خلق فرص عمل لعدد كبير من الشباب على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. حيث يتمركز في الجنوب نحو 58٪ من السكان ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة، كما يجب خلق 18 مليون فرصة عمل على مدى السنوات العشر القادمة؛

26. ويؤكد المشاركون على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90٪ من المؤسسات في معظم دول المنطقة والتي توفر معظم فرص العمل الجديدة، كما يجب اعتبار برامج ريادة الأعمال ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العناصر

الأساسية في استراتيجية التشغيل. ويؤكد المشاركون كذلك على أن اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط يجب أن تكون متوازية مع اتخاذ تدابير محددة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

27. وينبغي لجهود دعم روح المبادرة أن تهدف إلى إزالة العوائق التي تُعيق تطوير المؤسسات، وخاصة تسهيل الولوج إلى التمويل والمعلومات؛

28. ويُنوه المشاركون عن الموارد المتاحة لتعاون دول البحر الأبيض المتوسط، مثل برنامج "إيراسموس لرواد الأعمال الشباب"، مع التأكيد على ضرورة دمج هذه البرامج ضمن إستراتيجية عمل أكثر شمولية تحت إدارة الاتحاد من أجل المتوسط. ومن الإجراءات الأولى التي ينبغي اتخاذها من خلال هذه الإستراتيجية الجديدة نجد تعديل الميثاق الأوروبي المتوسطي للمؤسسات حتى يُلائم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 2008 (Small Business Act)؛

29. ويثير المشاركون الانتباه بصفة خاصة إلى وضعية المناطق الريفية والمناطق أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث يمكن لصيغ الاقتصاد الاجتماعي أن تُسهم في تنمية روح المبادرة وإنشاء نسيج إنتاجي، مع تعزيز التماسك الاجتماعي في هذه المناطق؛

30. ويلاحظ المشاركون أنه، على الرغم من كون تعزيز روح المبادرة والتشغيل الذاتي يعتبر عنصرا أساسيا في الشراكة الاقتصادية، فإن ذلك لا يشكل الحل المعجزة للصعوبات الاقتصادية في هذه المناطق. كما يؤكد المشاركون أيضا على الحاجة إلى تطابق أفضل لمهارات العمال واحتياجات سوق العمل من خلال الجهود المشتركة من قبل الحكومة والقطاع الخاص والنقابات العمالية. وفي هذا الصدد، يجب تشجيع التدريب في جميع مراحل الحياة؛

31. ويُؤكد المشاركون أن على هذه الجهات الرئيسية الفاعلة التأكد من أن استراتيجياتها الخاصة بتطابق المهارات وحاجيات الولوج إلى سوق العمل تتضمن التدابير الوقائية والتصحيحية، وخاصة فيما يتعلق بالتسرب من التعليم (مغادرة التلميذ للمدرسة قبل حصوله على الشهادة). وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تعمل على تحسين موارد التمويل المخصصة للتدريب ونوعيته، وتكييف برامج التدريب المتاحة مع الاحتياجات الاقتصادية، وتعزيز الخدمات المهنية، وتوفير نظم لاستثمار الشباب وضمان تطوير التدريب المهني والمهارات. ويدعم المشاركون في هذا الصدد أنشطة مؤسسة التدريب الأوروبية، كما يلتزمون دعم قوي قصد إصلاح سياسة التعليم والتدريب المهني،

32. ويُنوه المشاركون بالمبادرة الإقليمية «MED4JOBS» الصادرة عن الاتحاد من أجل المتوسط التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل للشباب والنساء وإلى سد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وكذلك إلى تعزيز روح المبادرة وتنمية القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بوضعية المرأة في المنطقة الأورومتوسطية، وبشكل أكثر تحديدا الوضع الاقتصادي والاجتماعي

33. يُعرب المشاركون عن قلقهم العميق إزاء تدهور حقوق المرأة في العديد من دول المنطقة، بما في ذلك تلك الدول التي كانت المرأة، وحتى وقت قريب، تتمتع فيها بحقوق هامة نسبيا بالمقارنة مع بقية دول المنطقة. كما يُعبرون عن أسفهم من أن الحكومات ليست قادرة على التصديق أو تنفيذ دون تحفظ الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (Convention CEDAW)، والتي تنص على حماية النساء والأطفال من العنف أو أنهم ببساطة رفضوا القيام بذلك، كما يدعم المشاركون العمليات المختلفة الجارية في الأمم المتحدة من أجل تعزيز وضع المرأة، ولا سيما فيما يخص عملية ما بعد عام 2015؛

34. ويُنوه المشاركون بانعقاد المؤتمر الوزاري المعني بالمرأة بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2013 برعاية الاتحاد من أجل المتوسط، وإقرار بيانه الختامي. لكنهم يستنكرون التناقض الكبير بين ما جاء في هذا البيان وسياسات بعض الحكومات في المنطقة، كما يلفتون الانتباه إلى أنه على الرغم من تزايد انتهاكات حقوق المرأة وتدهور وضعيتها، فقد فشلت الحكومات الوطنية في الشمال والجنوب حتى الآن في اتخاذ تدابير كفيلة بدعم المرأة وتنفيذ البيانات الوزارية السابقة المعلن عنها في

اسطنبول ومراكش. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي أن تزيد من دعمها لتنفيذ هذه البيانات وضمن متابعة تنفيذها؛

35. ويرى المشاركون أن المتابعة عن قرب لوضعية المرأة من طرف المجتمع المدني تبقى أداة لا غنى عنها لممارسة الضغط على دول المنطقة؛

36. وفي هذا الصدد، يُحيي المشاركون الشجاعة وتنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات النسائية في المجتمع المدني لحماية حقوقهم ضد حملات التشويه والتدابير القانونية التي اعتمدها بعض الحكومات وكذا الضغوط من بعض الحركات الدينية الرامية إلى شل أنشطتها وإلى حد كبير تقييد مشاركة المرأة في الحياة العامة؛

37. ويلفت المشاركون الانتباه إلى أن مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في المنطقة الأورومتوسطية لا يزال الأقل على الصعيد العالمي، مع معدل أقل من 25٪ من النساء العاملات في عام 2009، فإن معظمهن يتم تشغيلهن في القطاع العام. كما يؤكدون على ضرورة توفر إحد عشر مليون وظيفة إضافية عن وضعية المرأة على المستويين الوطني والإقليمي؛

38. ويؤكد المشاركون على أهمية ضمان المساواة في الحصول على التعليم للنساء والفتيات، والحد من الفوارق بين برامج التعليم المقدمة للنساء والمهارات التي يحتاجون إليها في سوق العمل، وكذا تحسين فرص الولوج إلى التعليم بشكل ملموس بالنسبة للنساء والفتيات في المناطق الريفية؛

39. ويدعو المشاركون الحكومات، بدعم من منظمة العمل الدولية، إلى تشجيع وتوفير ظروف آمنة وملائمة للمرأة العاملة باعتماد تدابير لمكافحة التحرش والتمييز. كما يلتزم المشاركون بإنشاء مرافق خاصة لإيواء الأطفال وغيرهم ممن يوجدون تحت رعاية المرأة العاملة، فضلا عن اعتماد حقوق الحصول على إجازة الأمومة وعلى تقاعد كريم. ويدعو المشاركون أيضا الجمعيات المهنية والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتعزيز وجود المرأة في هيئات ومنظمات صنع القرار؛

40. ويؤكد المشاركون بشكل خاص على الصعوبات التي تواجهها المرأة لإنشاء مؤسسات قابلة للاستمرار في بلدنهم، كما يدعون حكومات الدول المعنية والاتحاد الأوروبي لتعزيز روح الريادة والمبادرة لدى المرأة؛

41. ويؤيد المشاركون، دون تحفظ، الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز مشاريع دعم المرأة، وخاصة تلك التي تُسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وتعزيز نهج متكامل لقضية المساواة بين الجنسين، كما يدعون الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للاستفادة من المؤتمر المزمع انعقاده حول هذا الموضوع في مارس 2014 للتواصل عن الحلول المتاحة للمشاكل السالفة الذكر، وإلى إشراك المجتمع المدني في المشاريع كلما كان ذلك ممكنا.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية في المستقبل

42. يُؤكد المشاركون على أن الحصول على المياه حق من حقوق الإنسان، كما يدعون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين إمكانية حصول السكان على المياه؛

43. ويلفت المشاركون الانتباه إلى أن الحصول على المياه بمنطقة الأورومتوسطية يمثل المشكلة الرئيسية المرتبطة بالموارد، حيث أن نسبة 60٪ من سكان العالم المسماة بـ "الفقيرة" مائيا تقطن بهذه المنطقة، كما أن حجم هذه المشكلة يتفاقم بسرعة؛

44. ويؤكد المشاركون أن ندرة المياه والتوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بهذه الأزمة سوف تزداد سوءا بسبب استمرار النمو السكاني في الأجزاء الجنوبية والشرقية من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبسبب تطویر

السياحة والصناعة والزراعة وتأثيرات التغير المناخي الواضح. ولذلك، يصر المشاركون على ضرورة اعتماد نهج متعدد التخصصات ومشارك بين القطاعات لإدارة المياه؛

45. ويُشير المشاركون أنه يجب، على المستوى السياسي، اعتماد إستراتيجية متكاملة للتعاون في مجال المياه تحت رعاية الاتحاد من أجل المتوسط لمنع اعتماد سياسة "كل طرف يهتم بنفسه". كما يؤكدون على ضرورة وضع سياسة مائية مشتركة بمنطقة الأورومتوسطي، للوصول إلى ترسيخ إستراتيجية تقاسم عادل للمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويمكن أن تشمل هذه الإستراتيجية العقوبات، الاقتصادية أو غيرها، في حالة التعدي؛

46. ويدعو المشاركون إلى الحوار بين الدول المجاورة لتنفيذ منطوق المساواة في الحصول على الموارد المائية في إطار احترام مقتضيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكذا احترام الحق الأساسي في الحصول على هذا المورد؛

47. ويُعرب المشاركون عن تضامنهم ودعمهم للدول المجاورة لسوريا في مخاوفها من حيث الدعم وإيواء اللاجئين بشأن الحصول على المياه؛

48. ويشير المشاركون الانتباه إلى أنه لا يمكن الاستجابة إلى الزيادة في الطلب على المياه فقط بتعزيز بسيط من الموارد المتاحة، حيث يتعين على الحكومات العمل بصفة أولوية على تحسين كفاءة استخدام المياه مع توخي الهدف المتمثل في خفض هدر المياه بنسبة 30٪ في المنطقة؛

49. ويؤكد المشاركون أنه بالتوازي مع ما سلف، ينبغي أن تصب الجهود على تطوير موارد الطاقة المتجددة مثل تحلية المياه، كما يوصي المشاركون أيضا بأن يتم تخصيص أموال إضافية للبحث عن تقنيات جديدة لإنتاج المياه، بما في ذلك للتطبيق على المستوى المحلي؛

50. لذا يدعو المشاركون الحكومات إلى الاعتماد على الاتحاد من أجل المتوسط قصد الرفع من كفاءة استخدام المياه كأولوية سياسية على المستويين الوطني والإقليمي، ولا سيما في مجال الزراعة حيث يفتقر الري إلى الكفاءة، وإطلاق المزيد من التمويلات المخصصة للبحث عن تقنيات جديدة لإنتاج المياه؛

51. ويُنوه المشاركون بمبادرة "مواجهة تحديات الحوكمة من أجل تعبئة الأموال لقطاع المياه بالبحر الأبيض المتوسط" التي وافق عليها الاتحاد من أجل المتوسط وكذا بالجهود التي بُذلت مؤخرا لمواءمة المؤشرات التي تستخدمها البلدان والمؤسسات الإقليمية لسياسات وإجراءات المتابعة قصد إنشاء إدارة المياه بشكل أكثر كفاءة من الجانب الآخر للحدود؛

52. يدعو المشاركون إلى توفير التدريب والحماية الاجتماعية والصحية للموظفين المشاركين في تنفيذ المهمات العامة والخاصة ذات الصلة بتطبيق مبدأ الحق الأساسي في الحصول على المياه؛

53. يدعم المشاركون التعاون بين البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مشاريع مرتبطة بانشغالات واهتمامات المجتمع المدني وبمشاركة كاملة من هذا الأخير؛

54. يؤكد المشاركون على الأهمية الكبرى في تكاتف الجهود المشتركة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية لإدارة المياه والمحافظة عليها لضمان تنفيذ السياسات الإقليمية والوطنية في مجال المياه بأكثر قدر ممكن من الكفاءة، وكون هذه السياسات تلبي احتياجات جميع فئات السكان والجهات الفاعلة المحلية. وفي هذا السياق، يدعو المشاركون الاتحاد من أجل المتوسط إلى إقامة حوار منظم حول قضايا المياه مع المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بهدف تعزيز التنقل وإدارة الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية

55. يشجب المشاركون كل الخسائر في الأرواح بالبحر الأبيض المتوسط وكل المنطقة بسبب محاولات العبور اليائسة من طرف المهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدراما الأخيرة 'لامبيدوسا'، ويُدين المشاركون استغلال المهاجرين

من طرف مهربي الأشخاص، الذين يجب إنزال عقوبات شديدة عليهم، كما يؤكد المشاركون على معاملة المهاجرين في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

56. أعرب المشاركون عن أسفهم لعدم قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إدارة قضية الهجرة بشكل حاسم، ويؤكدون أنه يجب على الاتحاد الأوروبي، بسبب الطبيعة عبر الوطنية لهذه التحديات، أن ينهج سياسة هجرة مشتركة وفعالة وأن يقوم بتخفيف الضغط الذي تواجهه الدول الواقعة في الواجهة مع اعتماد نهج شامل لهذه المسألة، ولا سيما بالنسبة للجوانب الصحية والإدارية منها؛

57. وفي سياق تجديد الولاية، يؤكد المشاركون على ضرورة تعزيز الاستقلالية والموارد المالية لوكالة "فرونتكس" وإعطائها، مع احترام حقوق الإنسان، مهمة إدماج الجوانب المختلفة للسياسة البحرية للاتحاد الأوروبي، مثل الشرطة، ومراقبة الموانئ والجمارك والتجارة وصيد الأسماك، من أجل تسهيل تنسيق العمليات الأوروبية المشتركة. ومع ذلك، فإن المشاركون يؤكدون أنه يجب على "فرونتكس" أن تبقى تحت وصاية البرلمان الأوروبي؛

58. ويدعو المشاركون إلى اعتماد سياسة متسقة حول التنقل فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب في المنطقة بأسرها والتي تشمل المجتمع المدني وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة، بما في ذلك الاحتياجات والمعوقات لمختلف الدول، وكذلك احترام حقوق العمال المهاجرين طبقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيات 97 و143؛

59. ويدعو المشاركون كذلك الاتحاد الأوروبي إلى وضع اتفاقيات بشأن الهجرة والتنقل مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد. كما يرى المشاركون أن هناك حاجة إلى إيجاد إطار عام للتعاون مع هذه الدول مع التمويل الكافي لمعالجة القضايا الأمنية ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية؛

60. ويؤكد المشاركون على أهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان الشريكة الأفريقية والمتوسطة، والتي من شأنها أن تساعد على معالجة تعقيد وكثافة الهجرة من هذه الدول الأصلية نحو دول جنوب الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً نحو بعض الدول الشركاء الجنوبيين؛

61. ويؤكد المشاركون على أن الازدهار المستقبلي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتوقف فقط على التجارة في السلع والخدمات، ولكن أيضاً على حرية تنقل الأشخاص والمهارات والخبرات، كما يجب تشجيع مثل هذه التبادلات من خلال المؤسسات من أجل تعزيز التنقل الذي يعود بالفائدة على جميع الأطراف؛

62. وفي هذا السياق يُدين المشاركون التحول الذي تشهده أوروبا من تعصب وعنصرية وكراهية ضد الأجانب المهاجرين، كما يدعون حكومات الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني إلى التحرك لدعم تحسين إدماج جيد للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق ببرنامج TRESMED 4

63. يؤكد المشاركون على النتائج الجيدة التي حققها مشروع TRESMED 4، كما يدعون الاتحاد الأوروبي لتجديد المشروع والعمل على ضمان مشاركة جد فعالة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، الذين يعتبرون شركاء في إنشاء وتطوير المشروع.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل 2014-2014

64. يُؤكد المشاركون على أن قمة عام 2014، سيتم فيها معالجة الموضوع التالي الذي تم اعتماده عام 2012:

أ) مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي في المنطقة الأورو متوسطية.

65. يُؤكد المشاركون على أن المواضيع الإضافية التي ستتناولها القمة في عام 2014 سوف يتم إقرارها قبل نهاية عام 2013.
